



مشكلة المياه في القانون الدولي مع إشارة خاصة إلى العراق

أ. م. رياض الاسدي
م. م. تغريد قاسم محمد ابو تراب
جامعة البصرة / مركز دراسات البصرة والخليج العربي / قسم الدراسات الاقتصادية

المستخلص

يقسم القانون الدولي إلى قسمين رئيسيين هما القانون الدولي العام والقانون الدولي الخاص. ويعنى القانون الدولي العام بالقواعد والتنظيمات بين الدول الحكومات في العالم في حالتي الحرب والسلام، وما ينتج عن ذلك من موثائق ومعاهدات وبروتوكولات صادرة عن هيئة الأمم المتحدة والمنظمات المتفرعة عنها، والتي وقعت عليها الدول المستقلة. إما القانون الدولي الخاص فهو يعنى بالأفراد الأجانب القاطنين في الدول والقواعد التي تحكم بينهم. وتقع أزمة المياه في اتون القانون الدولي العام برمتها. فقد سبق للمنظمة الدولية الأمم المتحدة إن أصدرت قواعد معينة وملزمة في تقاسم المياه بين الدول لتضمن حقوق الدول البعيدة عن المنبع من أجل الحلولولة دون قيام نزاعات بينها.

وتعرّف (الأزمة المائية) على نحو عام أنها: خلل في التوازن بين الموارد المائية المتجددة والمتاحة والطلب المتزايد على المياه الذي يتمثل بظهور عجز في الميزان المائي يتزايد باستمرار وبمرور الزمن يؤدي إلى أزمة كبرى ثم ينتج عن تلك الحالة إعاقة التنمية المائية في البلدان التي تفتقر إلى كميات كافية من المياه تسد حاجاتها البشرية والزراعية. كما وتؤدي إلى تغييرات في البيئة خطيرة تعمل على تحول الموارد الطبيعية إلى التناقص وربما الاضمحلال نهائيا. وهذا العجز يعني بطبيعة الحال هو حالة تفوق حجم الاحتياجات المائية في تلك البلدان الباحثين تسمية (الفجوة المائية) التي باتت تزداد بمرور الزمن قياسا إلى التطور السكاني وكذلك لتناقص الموارد المائية الصالحة للشرب أو الداخلة في الزراعة أو تلك التي تحافظ على البيئة. فضلا عن مواسم الجفاف التي ضربت مناطق كبيرة وخاصة في قارة إفريقيا إذ كونت مشكلة دولية متفاقمة يهتم بها العالم عموما. وعندما يصل (العجز المائي) إلى درجة تؤدي إلى أضرار اقتصادية واجتماعية تهدد بنية الدولة فإنه يكون قد وصل إلى ما يسمى بالأزمة المائية التي نحن يصدها في هذا المقام.

بدأت مشكلة المياه في العقود الأربعة الأخيرة ونيف واستطاعت أن تلفت الأنظار إليها باستمرار من خلال النتائج المفجعة التي ظهرت وبقوة في العقدين الأخيرين منها نهاية القرن العشرين وبداية العقد الأول من القرن الحادي والعشرين. فتتداخل مشكلة المياه بالأمن الغذائي المتزايدة في جو من الأزمة المالية المتفاقمة على مستوى العالم وارتفاع أسعار المواد الغذائية الرئيسية، حيث إن فقدان الأمطار لجزء كبير من القارة الإفريقية قد ولد أزمات في الغذاء والثروة الحيوانية كما احدث هجرات مستمرة بين الدول وأظهر مأساة إنسانية كبرى في الوقت نفسه. وقد امتدت هذه الأزمات على مدى عقود طويلة ماضية مما كون مشكلات دولية حادة لم تجد لها حولا ناجعة بعد. وتتركز مشكلات الغذاء في منطقة شرق إفريقيا : الصومال وإثيوبيا وكينيا على نحو خاص.

كما قد تستفحل في دول آسيوية قريبا. وأكدت منظمة Oxfam في عام (2012) على إن (12) مليون إنسان يحتاج إلى الغذاء في المناطق الكثيفة بالسكان⁽¹⁾. أما في العالم العربي فتكتسب مشكلة المياه



أهمية متزايدة وخاصة ما يتعلق بكمية المياه الواردة إليه وفي كون البلدان العربية ستعاني جديا من مشكلة شحت المياه وخاصة مصر في العقود المقبلة. ولعل من ابرز المشكلات التي ستواجه العراق كمستمكن في السدود الكبرى التي تبنيتها تركيا على منابع دجلة والفرات اللذين لا يستفيد منهما العراق وسوريا، فهذان البلدان في مواجهة خاصة مع تركيا، لا سيما بعد بناء مشروع الغاب الكبير منذ أواسط الثمانينيات الذي يضم نحو (21) سدا. إما إيران فقد عمدت على تحويل معظم أنهارها لتصب في أراضيها فضلا عن بنائها للسدود الكبيرة. وتزداد المشكلة عربيا لأن هناك دولا تقتقر أساسا لوجود كميات كافية من المياه فيها، لا سيما بما يتناسب مع حجم الاستهلاك لديها، كما أن منابع معظم الأنهار العربية هي في بلدان غير عربية، مثل النيل ودجلة والفرات، وتسير في دول الجوار مسافات طويلة. ويعد العراق من أكثر البلدان معاناة من هذه المشكلة. كما إن إسرائيل عملت على تحويل مجاري بعض الأنهر إلى أراضيها دون مراعاة للقوانين الدولية. مما يستوجب وقفة عربية صميمة بهذا المجال.

وينتج عن تدهور المياه في البلدان إلى مشكلات اقتصادية كبيرة كما أنها تقاوم من حالات البطالة المتزايدة بعد تناقص كميات المياه على نحو كبير. وتضيف هذه الظاهرة عاملا جديدا في تطور الأزمة الاقتصادية في هذه البلدان مما يحث حكوماتها على دراستها والبحث فيها من اجل وضع حلول مناسبة عنها. ويمكن القول إن المشكلة كبيرة ومعقدة، ولا تتعلق بالجانب العربي فحسب، لكن تتعلق أيضا بالدول التي تمر فيها الأنهار التي يستفيد منها العالم العربي، وذلك لأن 62% من المياه العربية هي من خارجه، وإن كانت هذه النسبة كبيرة فإنها لا تغطي الأراضي العربية الشاسعة، حيث تعاني من صحراء ممتدة وهائلة تزيد عن 80%. ومن هنا اخذ الباحثين في مراكز البحث العلمي معنية في تحديد هذه المشكلة ومتابعتها على وفق القوانين الدولية ومن ثم تحذير الحكومات من نتائجها المستقبلية على السكان والحالة الاقتصادية. ونقدم هذا البحث في هذا المجال كإضافة إلى المكتبة العربية.

Abstract

International law is divided into two main sections: public international law and private international law. General international law refers to the rules and regulations of states and governments in the world in cases of war and peace, and the resulting conventions, treaties and protocols issued by the United Nations and its subsidiary bodies, signed by the independent States. International private law is concerned with foreign individuals living in States and the rules governing them. The water crisis lies in the totality of public international law as a whole. The United Nations has already issued specific and binding rules on water sharing between States to guarantee the rights of States away from the source in order to prevent disputes between them.

The water crisis is generally defined as: imbalance between renewable and available water resources and increasing demand for water, represented by the emergence of a deficit in the water balance that is constantly increasing and over time leading to a major crisis, resulting in the obstruction of water development in countries that lack Adequate amounts of water meet their human and agricultural needs. It also leads to serious environmental changes that shift natural resources to decline and possibly decay altogether. This deficit, of course, means that the water needs of these countries are greater than those of the same countries, which are increasing over



time as a result of population development as well as the decline in water resources, whether in agriculture or those that preserve the environment. As well as the seasons of drought that hit large areas, especially in the continent of Africa as it was a growing international problem of concern to the world in general. When the water deficit reaches a level that leads to economic and social damage that threatens the structure of the state, it has reached the so-called water crisis that we are experiencing here.

The water problem began in the last four decades and has been constantly drawn to the tragic results that have emerged strongly in the last two decades, including the end of the twentieth century and the beginning of the first decade of the twenty-first century. The water problem is intertwined with increasing food security in the context of the worsening global financial crisis and rising food prices. The loss of rain for much of Africa has generated food and livestock crises, the most recent inter-state migrations and a major human tragedy at the time Himself. These crises have spread over the past decades, leading to serious international problems that have not yet found effective solutions. Food problems are concentrated in East Africa: Somalia, Ethiopia and Kenya in particular.

It could also be in Asian countries soon. In 2012 Oxfam confirmed that 12 million people needed food in densely populated areas. In the Arab world, the water problem is becoming increasingly important, particularly with regards to the amount of water it receives and the fact that the Arab countries will suffer seriously from the problem of water scarcity, especially Egypt in the coming decades. One of the most important problems facing Iraq is Kamant and will lie in the great dams that Turkey is building on the sources of the Tigris and the Euphrates, which are not benefiting Iraq and Syria. These countries are in a special confrontation with Turkey, especially after the construction of the great jungle project since the mid- Dam. Either Iran has diverted most of its rivers to pour into its territory as well as construction of large dams. The problem is exacerbated by the fact that there are countries that lack sufficient water supplies, especially in proportion to their consumption. The sources of most Arab rivers are in non-Arab countries such as the Nile, Tigris and Euphrates. Iraq is one of the most affected countries. Israel has also diverted some of the rivers into its territory without regard to international laws. Which requires a strong Arab stand in this area.

Water degradation in countries results in major economic problems and exacerbates increased unemployment following a significant reduction in water supply. This phenomenon adds a new factor in the development of the economic crisis in these countries, urging their governments to study and research in order to develop appropriate solutions. The problem is large and complex. It is not only about the Arab side but also about the countries in which the rivers benefit from the Arab world, because 62% of the Arab water is from outside, although this percentage does not cover the vast Arab lands, Where it suffers from an extended desert and more than 80%. Hence, researchers in scientific research centers are concerned with identifying this problem and following it according to international laws and then warning governments about their future consequences for the population and the economic situation. We present this research in this field as an addition to the Arabic library.



المحور القانوني لمشكلة المياه في القانون الدولي

أولاً :- القانون الدولي العام ومشكلة المياه :- ارتبط مفهوم القانون الدولي العام بقيام المجتمعات الإنسانية الأولى على مر التاريخ. لكنه تطور بمرور الزمن ليكون قاعدة للعلاقات الأساسية بين الأفراد باعتبارهم ممثلين عن دول وكذلك بين الحكومات. لذلك هو معني تماماً بالمجتمع الدولي. وفي حال غيبة تأصيل مفهوم واضح عن المجتمع الدولي فإن صعوبات متجددة ستعمل على تعقيد مفهوم ثابت للقانون الدولي. وخاصة في تطبيق قواعده وقوة الإلزام للدول في ذلك. ويمكننا إن نجد أن أقدم وثيقة في القانون الدولي مكتوبة باللغة السومرية وبالخط المسماري في حدود (3100) قبل الميلاد إذ عقدت بين حاكم لجش Ennaturn مع حاكم مملكة (أوما Umma) والتي قضت لأول مرة في التاريخ كما هو متوقع في رسم حدود بين المملكتين والإقرار بانتصار حاكم لجش كما تضمنت - وهذه نقطة مهمة في العودة إلى تلك الوثيقة في حل أية منازعات مقبلة بين المملكتين⁽²⁾ ، ويعد الرومان من أكثر الإمبراطوريات التي عنت بالقانون الدولي وخاصة في معاملة الممالك والشعوب التي عقدت معها معاهدات أو اتفاقيات. إما تلك التي لم تعقد معهم مثل تلك المعاهدات كان يجوز للرومان قتل شعبها واسترقاقهم. وكان لعموم القوانين التي أصدرها القيصرية أثراً كبيراً في تطوير مفهوم القانون الدولي. وأدى التطور الذي حدث في القرنين الخامس عشر والسادس عشر إلى انقسام أوربا إلى فريقين، الأول ينادي بالولاء للكنيسة والثاني ينادي بالاستقلال عن الكنيسة مما أدى إلى نشوب حرب الثلاثين عام والتي انتهت بإبرام معاهدات وستفاليا سنة (1648)، ونتج عن ذلك ظهور الدول التي تتمتع بالسيادة ولا تخضع لسلطة أعلى منها. ويرجع الفضل في إرساء أسس القانون الدولي التقليدي إلى معاهدة وستفاليا⁽³⁾ ،

وفي مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية البشرية المنعقد في مدينة (استكهولم) للمدة من (5-16) حزيران في عام (1972) ، والذي حضره (1200) مندوباً يمثلون (110) دولة، تم التأكيد على تقييد ممارسة الدولة لسيادتها الإقليمية على جزء من النهر المار عبر أراضيها وحماية مجراه الطبيعي ومنع إساءة استخدامه⁽⁴⁾. وذلك من أجل حماية حقوق الدول التي يصل النهر إلى أراضيها من أجل حل النزاعات الدولية المحتملة في هذا المجال. كما تعززت تلك القواعد العرفية الدولية في إطار أعمال ومداولات لجنة القانون الدولي التابعة للأمم المتحدة التي أخذت على عاتقها الاهتمام بموضوع استعمالات المياه الدولية للأغراض غير الملاحية، الأمر الذي زاد ذلك الاهتمام منذ عام (1973) * -تنفيذاً لتوصية الجمعية العامة للأمم المتحدة الواردة في قرارها المرقم (3071) المتخذ بدورتها (28) ، إذ جاء في تقرير اللجنة : " إن الدول المتشاطئة على النهر الدولي تستطيع أن تستخدم مياه النهر الدولي طبقاً لاحتياجاتها ولكن بشرط أن لا تكون حريتها في ذلك للدول المشتركة معها في نفس النهر"⁽⁵⁾ ولأجل حماية مصالح الدول المتشاطئة وباستمرار تلك الجهود تم التوصل إلى اتفاقية بهذا الصدد دونت القواعد العرفية الدولية التي تتعلق بحق الدول المتشاطئة في الاستخدام العادل للمياه الدولية المشتركة والتزامها بعدم الإضرار بحقوق الدول المتشاطئة الأخرى وبإخطارها مسبقاً عن الأعمال والمشروعات المراد تنفيذها بغية الحصول على موافقتها. لكن تلك الاتفاقيات الدولية بقيت عرضة للتجاوز وعدم الالتزام وخاصة بالنسبة للدول التي تمتلك منابع المياه أو تلك التي تجري فيها الأنهار لمسافات طويلة. ونخلص في ذلك إلى إن القواعد العرفية قد أرسيت



مبادئ رئيسة تستند على عدم التعسف في استخدام الحق في امتلاك منابع المياه، والعدالة في تقسيمها على أساس حاجات كل دولة متشاطئة ، ومن ثم ضمان الحقوق المكتسبة لكل الدول والعمل وفق مبادئ القانون الدولي بحسن نية عند ممارسة السيادة الإقليمية لكل دولة معنية.

وتكون المياه دورا كبيرا في حياة الإنسان أفرادا وجماعات حيث أن التجمعات البشرية الأولى كانت قد أقيمت على ضفاف الأنهار، بل أن جميع الحضارات العظيمة التي قامت في العصور القديمة كانت المياه ووجود الأنهار سببا رئيسا في قيامها مثل حضارة وادي الرافدين على ضفاف نهري دجلة والفرات وحضارة وادي النيل على ضفاف نهر النيل. وقد أكد القرآن الكريم أن الحياة مرتبطة ارتباطا مصيريا بالمياه في قوله تعالى : (وجعلنا من الماء كل شيء حي). حيث ظهرت أهمية الماء في حياة الإنسان في وقت مبكر. وفي عالم اليوم وبسبب التطور التكنولوجي الكبير وقيام السدود الكبرى ودخول المياه كأحد عناصر التنمية البشرية في مختلف مجالاتها الزراعية والصناعية والتي تسعى دول العالم لتحقيقها وإدامتها، فإن الصراع على المياه أصبح وضعية ماثلة للعيان مع تطور دور المياه كأحد موضوعات السياسة الدولية ذات الأهمية الإستراتيجية. لذلك عدت المياه والسيطرة على مصادرها من أهم عناصر إثارة الصراع في العالم، بل إن العديد من الباحثين أطلق على القرن الحالي (قرن المياه) أو حرب المياه لما ستكونه المياه من أدوار محورية في حياة الإنسان والدول مستقبلا (6) . ومن هنا يجب الإشارة إلى عدة موضوعات تكون فيها المياه عاملا أساسيا في إثارة الصراع بين الدول أو في تطور الخلافات بينها من مجرد خلافات حول التقاسم والانتفاع المشترك إلى حروب مفتوحة في مناطق عدة في العالم إذ أصبحت المياه إحدى أدوات الضغط السياسي الذي تمارسه بعض الدول التي تسيطر على منابع الأنهار أو مصادر المياه على الدول المتشاركة والمتشاطئة معها في المصدر المائي نفسه، ولذلك يجب توضيح السياسة التركية -على سبيل المثال- التي تتبعها تجاه الدول المتشاطئة معها، فطالما استخدم الأتراك العلاقة المائية مع سورية والعراق باعتبارها مصدرا للابتزاز السياسي ووسيلة من وسائل تحقيق المكاسب السياسية والاقتصادية حيث سعت تركيا من خلال التحكم بمرافق المياه الأنهار التي تتبع منها دجلة والفرات إلى فرض هيمنة سياسية واقتصادية لاستعادة الإرث التاريخي للدولة العثمانية قبل تفككها بعد الحرب العالمية الأولى عام (1918) وقيام الجمهورية التركية. فقامت تركيا الحديثة ومنذ قيام الجمهورية بدراسات واسعة لاستغلال مياه نهري دجلة والفرات من خلال إقامة العديد من المشروعات والسدود التخزينية الكبيرة التي تحجز كميات كبيرة من المياه وتؤدي إلى أضرار بالغة لكل من سورية والعراق على وجه خاص. ونتج عن هذه السياسات انخفاض كميات المياه الواردة إلى البلدين بنسب كبيرة تبلغ (40%) بالنسبة لسورية (90%) للعراق وبعد اكتمال مشروع (GAP)⁽⁷⁾ مشروع إحياء جنوب شرق الأناضول والذي تقوم تركيا بانجازه على مجرى نهر الفرات أن تركيا تحاول أن تبرر إقامة السدود الكبيرة على مجاري الأنهار بأن عملية التنمية الاقتصادية والزراعية تتطلب توفير الطاقة الكهربائية والمياه الضرورية وأن ما تقوم به تركيا من عملية تنمية يعتبر من حقوقها المشروعة، إلا أن الغايات التي تبغي تركيا تحقيقها من خلال إقامة هذه المشاريع هي غايات سياسية بحتة من أجل اكتساب أكبر مقدار من الثقل الإقليمي في المنطقة.



إن تركيا وهي تحاول أن تقوم بعملية تنمية اقتصادية صناعية وزراعية كبيرة وبمدة قياسية وذلك لضمان اللحاق بركب الاتحاد الأوروبي الذي يفرض عليها أن تقوم بعملية تصحيح لاقتصادها الذي يعاني من التضخم وسوء الإدارة، إلا إن هذه العملية لا تكون مشروعة إذا كانت على حساب جيرانها والدول المتشاطئة معها وبخلاف القانون الدولي الخاص بالأنهار الدولية. كما أنها تعد واحدة من المخططات التي ترمي إلى تطويق الوطن العربي من خلال حبس المياه عنه ومن هنا يمكننا تفسير التعاون الإسرائيلي التركي الطويل في مصادر المياه. كما يمكننا تفسر اهتمام إسرائيل في الوقت نفسه بمساعدة الدول الأفريقية التي تمتلك منابع نهر النيل أيضا (8) من المعروف أن منطقة جنوب شرق تركيا تعاني من فقر كبير وتعيش فيها غالبية كردية وتسود فيها عملية تمرد واسعة يقودها حزب العمال الكردستاني بهدف إقامة دولة كردية أو على الأقل حكم ذاتي يغذي الفقر والتهميش دورا كبيرا في إدامة عمليات التمرد، فتركيا تحاول من خلال إقامة المشاريع الزراعية تطوير منطقة شرق الأناضول وتنميتها اقتصاديا ورفع معدلات دخل السكان في تلك المناطق وهي بذلك تقوم بإزالة أهم العناصر التي تغذي عملية التمرد وبذلك تخنق الحركة الكردية في هذه المناطق.

وترفع تركيا سلاح المياه في عملية الضغط على سورية والعراق لتحقيق مكاسب سياسية عدة فمن جانب سورية التي تدعم مقاتلي حزب العمال الكردستاني، وتأوي معسكرات التدريب للحزب في البقاع الغربي في لبنان الذي كان تحت سيطرة الجيش السوري كما أن زعيم حزب العمال (عبدالله أوجلان) كان يقيم في دمشق ووصل الأمر حد المواجهة العسكرية في منتصف التسعينات ألا أن المساعي التي بذلها الرئيس المصري السابق حسني مبارك أسفرت عن توقيع اتفاقية (أدخنة) في أكتوبر (1998) التي أنهت تواجد حزب العمال في سورية وأدت إلى طرد زعيم الحزب عبد الله أوجلان منها. وكذلك موضوع لواء الاسكندرونه المغتصب الذي تسكنه أغلبية عربية وتنازلت عنه فرنسا لصالح تركيا إبان انتدابها لسورية قبيل الحرب العالمية الثانية عام (1939) لضمان بقاء تركيا على الحياد ولا تزال سورية غير معترفة بهذا الضم القسري والتعسفي كما هو معروف والذي وقع في ضمن تقاسمات دولية مجحفة. وفي موضوع العراق هناك عدة أهداف تحاول تركيا تحقيقها من خلال ضغطها بواسطة المياه، الأولى سياسية والأخرى اقتصادية وربما توسعية فمن المعروف أن تركيا لا تزال تعتبر ولاية الموصل من المناطق التابعة لها ، كما أنها تضع كثيراً من الخطوط الحمر أمام أي طموح لأكراد العراق لإعادة مدينة كركوك لإقليم كردستان ، كما أن وجود الكثير للتركمان في كركوك من العوامل التي تدفع تركيا إلى استخدام المياه في عملية الضغط السياسي على أكراد العراق. كما أن امتلاك العراق لثروات هائلة نفطية ومعدنية وبكميات اقتصادية يدفع تركيا للضغط على العراق من خلال استخدام المياه ربما كأحد أساليب الضغط الاقتصادي باعتبار أن المياه هي ثروة تركية خالصة كما هو النفط وهذا ما أكدته التصريحات التي أطلقها كبار المسؤولين الأتراك حيث صرحت رئيسة الوزراء التركية الأسبق تانسو تشيلر (أن هذه مياهنا ومن حقنا أن نبيع مياهنا لمن نشاء) وذلك في معرض حديثها عن مشروع إنشاء أنابيب السلام لنقل وبيع المياه من نهر الفرات إلى دول الخليج العربي وإسرائيل، وأكد عليه رئيس الوزراء التركي الذي تلا تشيلر، مسعود يلمز من خلال قوله (المياه نفطنا وإن كان هناك من يرضى باقتسام نفطه مع الآخرين فتركيا على استعداد لاقتسام مياهها).



والمسألة الاقتصادية الأخرى التي تدعم التوجه التركي هو أن خصوبة الأراضي الزراعية التركية واستصلاح مساحات واسعة ضمن مشروع (GAP) يجعلها من أكثر المناطق إنتاجية في المجالات الزراعية في المنطقة بعد تراجع إنتاجية الأراضي الزراعية في كل من سورية والعراق جراء النقص في المياه وارتفاع نسبة الملوحة والتلوث بسبب المشاريع التركية على الأنهار. وعدم وجود قواعد دولية عامة تحكم عملية التقاسم العادل للمياه بين الدول التي تتشارك الاستفادة من مصادر المياه ساهم في زيادة حالات الصراع في المياه. كما افتقرت الأنهار المتشاطئة منذ منتصف القرن السابق لتشريعات دولية ملزمة تحدد آلية الاستفادة من المياه المشتركة للأنهار، رغم التعريفات الدولية في المعاهدات والقوانين للأنهار الدولية وتحديد المعايير الأمثل للاستخدام المشترك إلا أن الممارسة الحقيقية تبقى بعيداً عن أطروحات القانون الدولي وافترضاته.

وبالعودة إلى تعريف النهر الدولي كما أقرته مختلف الاتفاقات والقواعد الدولية المعترف بها أن النهر يعتبر دولياً وفقاً لأحكام القانون الدولي كما عرفته اتفاقية هلسنكي عام (1966) إذا كان حوضه يمر في أقاليم دول مختلفة، وفي هذه الحالة تباشر كل دولة سيادتها على ما يمر في أقاليمها مع مراعاة مصالح الدول التي يمر بها النهر (الزراعية والصناعية والسكانية) وهو ما أكدته اتفاقية قانون استخدام المجاري المائية الدولية في الأغراض غير الملاحية عام (1997) حين عرفت النهر الدولي (المجرى المائي الدولي أي مجرى مائي تقع أجزاؤه في دول مختلفة) فقد أوضحت التعريفات السابقة تعريفاً واضحاً ومحدداً لما يعنيه النهر الدولي أو المجرى الدولي غير أن المشكلة لا تتعلق بالتعريف بقدر تعلقها بالحقوق والواجبات المترتبة على كون النهر دولياً وذلك من خلال عدم استخدام مياه الأنهار بطريقة تلحق الضرر بمصالح الدول المتشاطئة الأخرى. إن تطور مشكلة المياه على مستوى العالم (حروب المياه في القرن الحادي والعشرين)

لم تكن المياه مشكلة بين الشعوب والدول القديمة فقد كانت تكفي الجميع كما أنها متوفرة بمقدار كبير يفوق حاجة البشرية آنذاك. لكنها كانت تكون مشكلة طبيعية في الفيضانات على نحو خاص. بيد أن اختراع مادة الأسمنت وقيام السدود الكبرى قد قلل من خطر الفيضانات حول الأنهار إلى حد كبير. لكن التغيرات المناخية في العصر الحاضر وتوسع ثقب الأوزون قد أعاد مشكلة الفيضانات إلى الواجهة من جديد. ورغم أن العديد من الاتفاقات الدولية وفي مقدمتها اتفاقية هلسنكي عام (1966) وقد حددت معايير عامة تحكم عملية الانتفاع المشترك والقسمة العادلة للأنهار المشتركة، وهي: تعداد السكان. وطبوغرافية حوض النهر. والظروف المناخية. وكمية المياه المعتادة سابقاً استخدامها من مياه النهر. وكذلك الاستعمالات الراهنة معززة بالاحتياجات الفعلية من المياه بالنسبة لكل دولة فضلاً عن عدم توافر وانعدام وجود مصادر بديلة للمياه إلا أن وجود العديد من المعوقات الفعلية التي تمارسها الدول على أرض الواقع تعتبر تعطيلاً حقيقياً للقوانين والاتفاقات الدولية بشأن الأنهار الدولية المشتركة.

ومن أبرز هذه المعوقات عدم وجود معايير موحدة وثابتة وتفصيلية لتفسير قواعد القانون الدولي والتفسير الكيفي للقوانين والمعاهدات الدولية الخاصة بالأنهار الدولية، وعدم وجود مرجعية قانونية دولية لتفسير نصوص المعاهدات بطريقة مثالية للحيلولة دون التفسير الكيفي لمواد القانون فرغم التعريفات الدولية



الخاصة بالأنهار الدولية التي أقرتها مختلف الاتفاقات والمعاهدات الدولية فيما يخص الأنهار الدولية، فإن تركيا لا تزال ولحد الآن تعتبر نهري دجلة والفرات نهريين عابرين للحدود، ورغم أن تقرير لجنة القانون الدولي الذي صدر في عام (1993) (ILC) والتابعة للأمم المتحدة أكد على أنه لا يوجد اختلاف جوهري بين مفهوم الأنهار الدولية والأنهار العابرة للحدود، ولهذا فليس لتركيا الحق في ادعاء أن أي من النهرين عابرين للحدود كما ليس لها الحق في إقامة أي منشآت هيدروليكية دون التشاور مع الأطراف ذات العلاقة. وهكذا فإن افتقار أغلب المعاهدات والقوانين الدولية للأنهار الدولية إلى آلية محددة للتحكيم وغياب صفة الإلزام في القوانين والمعاهدات الدولية بخصوص المياه، فقد أقرت أغلب المعاهدات آليات لفض النزاع الذي ينشأ على الأنهار الدولية من خلال تشكيل لجان لدراسة الأسباب وإحالتها إلى هيئة التحكيم التي تتشكل بناء على طلب الطرفين كما جاء في (اتفاقية قانون استخدام المجاري المائية الدولية في الأغراض غير الملاحية) كما أن أغلب المعاهدات لم توضح الآلية المتبعة في حال رفض أو امتناع أحد الأطراف المشاركة في رفع موضوع الخلاف إلى هيئة التحكيم الدولية. فضلا عن ذلك أن أغلب الاتفاقات لم توضح الإجراءات الإلزامية لقراراتها أو إمكانية فرض عقوبات على الطرف الذي لا يلتزم ببند المعاهدات أو الذي ينتهك قرارات التحكيم الصادرة عن هيئة التحكيم مما يوفر مناخات كاملة للنزاعات بين الدول.

وحاول العراق وبجهود حثيثة لإقناع الدول للتوقيع على اتفاقية للأمم المتحدة عام (1997) حسب المادة (36) والتي تنص على موافقة (53) دولة في استخدام الأنهار للأغراض غير الملاحية إذ وافقت على الاتفاقية (16) دولة في حين لم توافق دول أخرى مما أوجد مشكلة قانونية في هذا الوضع. فقد مثلت هذه الاتفاقية جميع الوسائل لقوننة العلاقات المشتركة في تقاسم المياه (9).

ومن المناسب القول:- أن أغلب دول العالم تتلقى أكثر من (50%) من مياهها من خارج حدودها أي من دول أخرى كما أن أكثر الأنهار الكبرى والآبار الجوفية يتم تقاسمها من قبل أكثر من دولة فقد أوضحت مؤسسة الاستشارات الدولية (برايس ووتر هاوس كوبرز Price water house Coopers) أن النزاعات ستزداد حدة بسبب نقص المياه الذي توقعت أن يطال ثلثي السكان في العالم عام (2050) وقد عدت المؤسسة (11) منطقة في العالم تشكل خلافا قد يتحول إلى نزاع مسلح للسيطرة على المياه ومصادرها، وتحتل منطقة الشرق الأوسط صدارة هذه المناطق. تركيا سورية العراق بسبب استغلال تركيا الواسع لمياه نهري دجلة والفرات وإقامتها مشاريع عملاقة تؤدي إلى تقليل حجم المياه الواردة لسورية والعراق.

إيران العراق :- اللذان يتنافسان على الممر المائي لشط العرب وملقى نهري دجلة والفرات.

مصر السودان ليبيا التشاد النيجر :- يدور بينهم خلاف حول حقل مائي جوفي بعمق (800 متر) وتريد ليبيا استثماره لشق نهر صناعي لتغذية سواحلها بالمياه العذبة.

موريتانيا السنغال جمهورية مالي :- حول اقتسام مياه نهر السنغال.

الهند بنغلاديش :- حول دلتا نهري الغانج وبراهماپورتري.

الهند باكستان :- حول استثمار نهر الاندوس.

أوزبكستان كازاخستان قرغيزستان طاجيكستان :- حول نهر المواداريا ونهر سيردارايا وبحر ارال.



المجر سلوفاكيا :- حول إقامة مشاريع للكهرباء على نهر الدانوب.

صربيا كرواتيا :- بسبب النقص في المياه وتحويل التلوث إلى نهر الدانوب.

سورية الأردن إسرائيل لبنان :- حول تقاسم مياه الأنهار (الأردن، الحاصباني، لوزاني) وقد حدد تقرير أميركي نشرته وكالة المخابرات الأميركية عشر مناطق في العالم ستشهد صراعات ومواجهات حول المياه ومعظمها في الشرق الأوسط وحدد التقرير ثلاثة مستويات للخطورة كما يلي :-

1- مناطق مرشحة للحرب بسبب المياه هي الأردن وفلسطين وإسرائيل.

2- مناطق محفوفة بالمخاطر وقد تكون في دائرة الخطر الفعلي وهي حوضا دجلة والفرات.

3- مناطق التوتر المائي مرشحة للدخول في دائرة الخطر خلال (20-25) سنة وهي مصر والسودان.

ومن خلال استعراض هذه النزاعات ومناطقها نجد أن هذه النزاعات حديثة لها أسباب سياسية بحثة فإن أغلب هذه النزاعات نشأت نتيجة تفكك الدول الاتحادية، يوغسلافيا، الاتحاد السوفيتي أو بعد الاستقلال عن الاستعمار الأوروبي في أفريقيا أو الدولة العثمانية بعد الحربين العالميتين وقيام إسرائيل عام (1947) . سعي هذه الدول لتحقيق عملية تنمية واسعة زراعية، صناعية، تجارية تدخل المياه فيها كأحد أهم عناصر التنمية، لذلك تحتاج كميات مياه كبيرة الأمر الذي يعود بالضرر على الدول المجاورة المستفيدة من نفس المورد المائي. عدم وجود رغبة سياسية للوصول إلى حلول واتفاقيات للتقاسم العادل للمياه عدا بعض الأمثلة القليلة بسبب وجود خلافات سياسية وحدودية وأيديولوجية بين أكثر هذه البلدان الأمر الذي يعيق الوصول إلى تسوية سياسية وقانونية فبالنظر لنهر النيل الذي يعتبر من أهم الأنهار الكبرى في العالم وأفريقيا فإن دول المنبع وأثيوبيا على وجه الخصوص تمد نهر النيل بحوالي (85%) من مصادر المياه إضافة إلى دول المنبع الأخرى، في حين تعتبر مصر ومن ثم السودان من أكثر الدول استفادة من نهر النيل حيث تحصل مصر على حوالي (48) مليار م³ من الماء وتحصل السودان على (14) مليار م³ بموجب اتفاقيات تم عقدها عام (1929) بين الدول الاستعمارية (بريطانيا فرنسا بلجيكا) وتترك الخلافات السياسية بين دول حوض النيل والنزاعات والحروب الداخلية وعدم الاستقرار السياسي لمجمل دول الحوض آثارها السلبية على عملية الاستغلال الأمثل لمياه النيل في عملية التنمية في دول حوض النيل وهي في أمس الحاجة لها ويؤدي الأمر ذاته إلى تأخير إنشاء منظومة لإدارة موارد نهر النيل أو على الأقل إبرام اتفاقيات جديدة تحافظ على مصالح الجميع.

ثانيا :- العراق ومشكلة المياه في القانون الدولي (اتفاقات العراق في تقاسم المياه مع دول الجوار إيران

وتركيا وسوريا) :- والأمر ذاته ينطبق على نهري دجلة والفرات حيث تتصرف تركيا بفردية واضحة تجاه مصالح الدول المتشاطئة معها على الأنهار (سورية والعراق) من خلال إقامة مشاريع عملاقة تعود بالضرر الكبير على كفاية مصادر المياه في مختلف المجالات التي تعاني منها سورية والعراق وعدم جديتها في عقد أي معاهدات دولية لتقاسم عادل للمياه لنهري دجلة والفرات. التناقص المتزايد في هذه الثروة الطبيعية الحيوية نتيجة الاستخدام المفرط بسبب دخول هذه المياه في العديد من المجالات وبشكل أساسي وحاجة الدول لهذه المادة في عملية التطوير التنموي وفي مختلف المجالات الصناعية والزراعية، لقد أدى الاستخدام المفرط للمياه في المجالات المتعددة (الصناعية، الزراعية) إلى تناقص كبير في المياه



للأغراض الإنسانية بسبب عدم وجود مصادر بديلة أو عدم استخدام وسائل حديثة ومتطورة لترشيد الاستهلاك أو إعادة معالجة المياه الصناعية والزراعية المستخدمة.

فقد أشارت العديد من تقارير الأمم المتحدة والتقارير الدولية الأخرى أن التناقص الكبير في المياه سوف يكون بصورة كارثية في حال استمراره على هذا المنوال فقد أشارت قمة مكسيكو للمياه المنعقدة في آذار (2006) إلى بعض الأرقام والإحصائيات المهمة في مجال المياه.

1-تقدر كمية المياه العذبة التي تجري في مسطحات مائية عالمية نحو (41000 كم³) في السنة يصل (27000 كم³) إلى البحار ويتسرب (5000 كم³) إلى أماكن قسية في باطن الأرض ويبقى نحو (9000 كم³) من المياه في يد الإنسان.

2-يرتبط نقص المياه في الدول النامية بانتشار مجموعة من الأمراض الوبائية حيث أشار تقرير دولي إلى أن (80%) من أمراض مواطني العالم الثالث تسببها المياه الملوثة وأن (10) ملايين شخص يموتون سنوياً للسبب ذاته ووفقاً لتقارير الأمم المتحدة يموت حوالي (20000) طفل يومياً بسبب نتائج نقص المياه.

3-ربع بليون إنسان في (26) بلداً في الوقت الراهن لا يزيد نصيب الفرد من الماء سنوياً على (1000م³) من الماء سنوياً وهو ما يهدد بوقوع أكثر من بليون شخص ضمن خط الظمأ بحلول عام (2050).

وقد أشارت التقارير الصادرة من برنامج الأمم المتحدة للبيئة أن أكثر من نصف سكان العالم سوف يعيشون خلال (30) عاماً القادمة حتى عام (2023) في مناطق تعاني نقص المياه وأن منطقة غرب آسيا سوف تكون من أكثر المناطق معاناة في شحة المياه إذ أن (90%) من سكانها سوف يعانون من شحة عام (2023). كما أشار التقرير نفسه إلى أرقام مائية تخص المنطقة العربية منها:

أ-أشار التقرير أن (19) دولة عربية تقع تحت خط الفقر المائي :-يعاني (50 مليون) مواطن عربي في الوقت الراهن من غياب المياه الصالحة للشرب إضافة إلى أن (80 مليون) يعانون من تلوث المياه وغياب الصرف الصحي اللائق.

ب-بلغ متوسط نصيب الفرد في الدول العربية من الماء سنوياً (3300 م³) عام (1990) وانخفض الرقم عينه إلى (1250 م³) في التسعينات من القرن الماضي ويقدر حالياً (650 م³) أي أقل من خط الفقر المائي المقدر نحو (800م³) سنوياً وتتوقع الجامعة العربية أن تقع دولها كافة تحت خط الفقر المائي بحلول (2025).

لقد تفاقمت مشكلة نقص المياه في العالم نتيجة ارتفاع الطلب على المياه في جميع أنحاء العالم وعدم إمكانية تجديد المياه ومصادرها. إن تصاعد حدة أزمة المياه تعود إلى ثلاثة أسباب رئيسة هي :-

\$ارتفاع عدد السكان حيث يرتفع عدد السكان في الأرض دون مواكبة لتطور مصادر المياه وبذلك ينعكس هذا الازدياد للسكان على مصادر المياه المتاحة على سطح الأرض وهي محدودة حيث يبلغ سكان الأرض حوالي (6.1) بليون نسمة مع بقاء موارد المياه دون تغيير.



\$إساءة التصرف بموارد المياه المتاحة من خلال استخدام الأساليب الخاطئة والقديمة التي تتبعها العديد من الدول وفي مختلف المجالات وخاصة الزراعية التي تؤدي إلى استهلاك كميات كبيرة من موارد المياه، وقد أشارت أحدث دراسة أصدرها البرنامج الدولي للتكنولوجيا والبحوث في الري والصرف حيث أجرى هذا المركز دراسة على عدد من دول البلدان في الشرق الأوسط وإفريقيا وأشارت إلى مجموعة من الحقائق المهمة في مجالات المياه، فقد أوردت الدراسة أن من بين (21) بلدا يواجه ندرة في المياه هناك (12) في إقليم الشرق الأوسط وحوض المتوسط وقد حذرت الدراسة أنه رغم النقص في موارد المياه، فإن الاستعمالات الخاطئة لهذه الموارد ما تزال قائمة على نطاق واسع، كما أشارت نفس الدراسة إلى أن قطاع الزراعة يعد من أكثر قطاعات الاقتصاد استهلاكاً للمياه في نفس المنطقة حيث يبلغ (80%) من إجمالي الواردات المائية وهو ما أكدته الأرقام الصادرة عن قمة مكسيكو (2006) وأكدت على أن معظم المياه في الدول العربية تذهب للزراعة حيث ما تزال أساليب الري متخلفة تقنيا بشكل مذهل وتستهلك حوالي (90%) من موارد المياه والصناعة (4%) والشرب (5%).

\$التلوث الذي يجعل أكثر مصادر المياه غير صالحة للاستخدام البشري فمصادر التلوث كثيرة وغالباً ما تكون مصادر المياه أحد أهم المتضررين منها فبسبب السياسات الزراعية والصناعية ومياه الصرف الصحي غير المعالجة التي ترمى في مجاري الأنهار وتحتوي الكثير من الملوثات بسبب الأسمدة الكيماوية والمبيدات الزراعية المستخدمة لأغراض الزراعة وبقايا المواد الكيميائية في عمليات التصنيع ومياه الصرف الصحي.

لقد تضافرت هذه الأسباب الثلاثة في تصاعد أزمة نقص المياه على نحو كارثي، لقد سبب تناقص المياه وعدم توزيعها بشكل متساو على سطح الأرض إلى بروز مشكلة خطيرة أخرى هي مشكلة اتساع ظاهرة التصحر وتراجع الغطاء النباتي نتيجة ارتفاع الأملاح في المناطق التي تعتمد على المياه الجوفية نتيجة الاستخدام المفرط لمياه الآبار وعدم تجدد مصادر المياه الجوفية. كما ساهم التوزيع غير المتساوي للمياه في العالم إلى تفاقم مشكلة نقص المياه في حين تتقاسم (23) دولة ثلثي الموارد المائية العالمية يتوزع الثلث الباقي بشكل غير متوازن على ما تبقى من البلدان. في حين تعتبر مثل (البرازيل كندا الصين كولومبيا الولايات المتحدة الهند اندونيسيا روسيا) إضافة إلى دول الاتحاد الأوروبي الخمس عشرة من الدول المحظوظة في مجال المياه فإن مناطق واسعة في العالم تعاني من شحة كبيرة في المياه في مقدمتها منطقة القرن الإفريقي (10).

ثانياً :- مشكلة المياه في العراق :- يعد نهر دجلة والفرات بدءاً من منابعهما في طوروس ذراعا العراق الحيوان وقلبه النابض. فهما - كما نتحدث الأساطير العراقية القديمة- نتيجة انتصار (الإله مردوخ) على (تيامات) حيث شطر جسدها إلى شطرين صنع منهما الأرض والسماء ثم اقتلع عينيها وغرزهما في جبال طوروس ليتدفق منهما نهر دجلة والفرات العظيمين، في وقت لم يكن هناك أي ذكر في التاريخ لا للفرس أو أبناء ارومتهم الميديين ولا للترك أو أولاد عمومتهم المغول. كان العراق تاريخياً أول من وصف نهر دجلة والفرات تاريخياً ولم يعرف إلا يهما. وفي أسطورة الخلق العراقية أن الآلهة بدأت بحفر مجرى الفرات وبعده مجرى دجلة وروافدهما وأصلحوا الأرض وزرعوها قبل خلق البشر. مما أعطى النهرين دجلة والفرات بعداً



دينيا .. تتجلى بآلهة المياه والخصب في سومر وأكد وبابل والحوضر الأشورية إذ نقرأ في أنشودة زامي إلى أنكي (ايا البابلي) إله المياه انه أفضى إلى النهر وحول المياه المرة إلى مياه عذبة (وبعد إن استدار من هناك ليحرق عبر الفرات..وقف مفعما بالشهوة مثل ثور هائج رفع ذكره ..ليقذف برغبته التي ملأت دجلة بالمياه المتدفقة..فلتكن تلك المياه نقية، ولتكن نظيفة ولتكن ساطعة بالضوء)..كما انعكس في طقوس التطهير عند مصبي دجلة والفرات قبل التقائهما ليشكلان شط العرب. وأن أجمل النصوص البابلية الأسطورية قد وصلنا منقوشاً على سبعة ألواح فخارية، وهو يحمل عنوان «ينوما إليش» أي «عندما في الأعالي»، وهي الجملة الاستهلالية التي ابتدأ بها. فعندما في الأعالي، لم يكن هنالك سماء، وفي الأسفل لم يكن هنالك أرض، لم يكن في الوجود سوى المياه الأولى ممثلة في ثلاثة آلهة مائية هم «تيامة» ماء المحيط أبدئي المالح، التي أنجبت الماء العذب «أيسو» وتزوجته، وابنهما «ممو» الضباب المنتشر فوقهما. وكان هؤلاء الثلاثة يعيشون في تمازج وتغام، وصمت وسكون مطلقين. وانطلاقاً من هذه المادة المائية الهيولية (صورة الأشياء قبل الخلق) ابتدأ الخلق والتكوين⁽¹¹⁾ ، ولا توجد أسطورة غير عراقية مكتوبة وموثقة في تاريخ الشرق الأوسط القديم إلا الأسطورة العراقية حيث كون دجلة والفرات مصدرا الحياة والخلق في العراق. وحسب بعض التقديرات أن ذلك ما ينتظر نهر دجلة في العراق في العام (2040) ، إن لم يتم تدارك الأمر بسياسة بعيدة المدى تأخذ مصالح جميع الأطراف بعين الاعتبار مع مراعاة الجوانب الإنسانية وقواعد القانون الدولي⁽¹²⁾ . ويمكننا إن نوصف المشكلة بأنها عائدة ليس إلى قلة حصول العراق على حصته من الموارد المائية فحسب بل إلى الجفاف وقلة سقوط الأمطار بسبب التغيرات المناخية وعمليات تجفيف الأهوار في جنوب العراق باعتبارها خزانات مياه طبيعية وتاريخية وكذلك إلى سوء التخطيط والإدارة في المؤسسات المائية⁽¹³⁾ .

وصلت حصة العراق من نهر الفرات إلى ثلث الكميات التي كانت تصله قبل السدود والتي ستعرض البلد إلى أخطار زراعية تتمثل بنقص شديد في إنتاج المحاصيل وشلل في منظومات الطاقة الكهربائية، فضلاً عن تبعات اجتماعية وأخرى سياسية تتمثل باستخدام المياه كعامل هيمنة على دول المنطقة ، كذلك خفض مناسب مياه نهر دجلة الداخلة إلى العراق (47%) من الاحتياج السنوي للنهر مما سيجعل العراق يخسر جراء ذلك (40%) من أراضيه الصالحة للزراعة والتي تقدر مساحتها بـ (696) ألف هكتار. أضف إلى ذلك إن نهر دجلة القادم من إيران توقف عن الجريان بشكل نهائي بسبب قيام إيران بإنشاء سد على هذا النهر مما أدى إلى نضوب المياه فيه ، أما بحيرة السعدية إحدى أكبر بحيرات العراق فقد جفت هي الأخرى اثر انحسار المياه عنها منذ العام (2003) . وتعدّ المعاهدات والاتفاقات الدولية التي وافق العراق عليها في عام (1947) على عقد معاهدة صداقة وحسن جوار مع تركيا ثم الحق بها ستة بروتوكولات تضمنت تنظيم الانتفاع بمياه نهري دجلة والفرات لنفاذي إضرار الفيضانات وإقامة مشروعات للمحافظة على المياه على أن توافق تركيا على مبدأ إقامة أية مشروعات تثبت ضرورة إقامتها ومن ثم تزويد العراق بالمعلومات الخاصة بالمشاريع والإعمال التي تنوي تركيا القيام بتنفيذها على نحو يوفق بقدر الإمكان بين مصالح تركيا والعراق وذلك باتفاقهما المشترك. لذلك لم تظهر أية مشكلة قانونية بين الدول



الثلاث حتى بدأت تركيا ثم سوريا في وضع الخطط لاستغلال مياه نهر الفرات ففي عام (1966) قامت تركيا ببناء (سد كيبان) الذي بلغ في حينها سعة الخزن فيه إلى (30,5 مليار) متر مكعب وإنشاء محطة كهربائية قوتها خمسة مليارات كيلو واط. إما سورية فقد قامت ببناء سد كبير على نهر الفرات يسمح بتخزين المياه بحجم إجمالي قدره (11,9 مليار) متر مكعب ومحطة كهربائية بقوة (800) ألف كيلو واط. وهكذا بدأت كل من تركيا وسوريا بتنفيذ مشروعاتهما باستغلال مياه الفرات بلا مراعاة لحقوق العراق المكتسبة في مياه النهر والتي قدرها الخبراء حينها ب (18 مليار) متر مكعب من المياه. وسعى العراق إلى عقد مفاوضات واتفاقيات لتحديد طريقة الانتفاع بمياه النهر بين الدول الثلاث الآن جميع تلك اللقاءات والمحاولات في حينها باءت بالفشل بسبب المواقف المتباينة لتلك الدول وعدم الالتزام بالقوانين والاتفاقات الدولية المبرمة. ويتضح مما سبق إن تركيا وسوريا قد انتهكتا حقوق العراق المكتسبة في مياه النهر وخالفتا أحكام المعاهدات المعقودة بين دول الفرات الثلاث كما انتهكتا مبادئ القانون الدولي المتعلقة بالانتفاع بمياه الأنهار الدولية بقيامها بإنشاء مشاريع استغلال مياه الفرات قبل التوصل إلى اتفاق مع العراق.

وبعد تاريخ من العلاقات المائية المتأزمة بين البلدين، توصلت سورية والعراق في عام (1990) إلى اتفاقية لاقسام مياه نهر الفرات مقدرة عند الحدود السورية التركية بنسبة (58 %) للعراق و (42%) لسورية.. وبالرجوع إلى البيانات المتعلقة بتصريف نهر الفرات ومقارنتها مع حجم المطالب الاستهلاكية للدول الثلاث ترى تركيا انه من المستحيل تلبيتها. حيث أن (88.7%) من إجمالي إيرادات نهر الفرات المائية تأتي من تركيا، في حين تساهم سورية بنحو (11.5%)، بينما العراق لا يساهم بأية كمية وكانت هذه المبررات عامل مساعد وأساسي لاستمرار الجانب التركي بحرمان العراق من المياه. ويمكن إيجاز الأزمة المائية بالنقاط التالية :-

أ- عدم السيطرة الكاملة على منابع المياه حيث إن العراق بلد مصب وليس بلد المنبع لنهري دجلة والفرات
ب- ارتفاع معدلات النمو السكانية . /ج- وتدني الوعي الصحي الاجتماعي مما يشكل فجوة بين التطور السكاني وكميات المياه المتوفرة. /د- تشعب الاستخدامات المختلفة للمصادر المائية . /ك- والإفراط في ضخ الآبار الجوفية وعدم الاستخدام الأمثل للموارد المائية ونظم إدارة المياه العادمة وفقدان الاستخدام الأفضل للري والسقاية. /ل- عبأ التلوث المائي وأخطاره على التوازن البيئي . /م- وقوع البلد في منطقة شبه جافة. /ن- النظام السياسي السابق وما اتبعه من اهتمامات عسكرية وحروب متتالية جعلت من الجانب المائي جانبا مهما. /و- تخلف الأساليب الإدارية وغياب السياسات المائية. /ي- التوتر السياسي وغياب التعاون الإقليمي.

الماء عنصر استراتيجي قد يوظف أو وظيف لخدمة السياسة، ومن يملك مصادر المياه يملك مصادر التأثير في ظل غياب منظمات وتشريعات وقوانين ومعاهدات دولية تحكم الدول النهرية وتوضح حقها في المياه. وفيما يتعلق بالأبعاد الجيو سياسية للأزمة المائية في العراق هناك البعد الجغرافي، حيث تتحكم دول الجوار متمثلة بتركيا وسوريا وحتى إيران بنحو (85 %) من الموارد المائية التي تدخل العراق. أما البعد السياسي فيمكن غياب المعاهدات والاتفاقيات الدولية النازمة لاستغلال واستخدام المياه بشكل قانون



يراعي حقوق الدول المائية وبسبب ضعف إلزامية القانون الدولي. أعضاء في مجلس النواب العراقي ومختصين وأكاديميين حذروا من أن العراق مقبل على أزمة كبيرة نتيجة نقص كمية المياه الواردة إلى العراق بسبب السياسات المائية التي تتخذها الدول المجاورة والتي تؤثر سلباً على كمية المياه الواصلة إلى العراق عبر نهري دجلة والفرات وروافدهما ، وطالبوا المختصين الجهات الحكومية المختصة باتخاذ الإجراءات الضرورية واللائمة لتفادي "كارثة" بيئية توشك أن تحل بالعراق. وقد بدأت فعلاً بوادر أزمة الحصص المائية بين العراق وتركيا وسوريا إذ توقع بعض الخبراء العراقيين أن مناسيب المياه لنهري دجلة والفرات ستشهد مستويات مخيفة قد تصل لدون الـ (50%) . والية علاج المشكلة المائية وعلاج مشكلة المياه من وجهة نظر مختصين في مجال الموارد المائية تكمن بعدة أمور من أهمها :-

أولاً :- يكمن في سعي العراق مع الدول المتشاطئة للدخول في مفاوضات ثلاثية بغية التوصل إلى اتفاق يضمن الحصص المائية للدول المتشاطئة طبقاً لقواعد القانون الدولي والاتفاقيات الثنائية حيث أن الاتصالات والمباحثات الجارية مع الجانب السوري جيدة وتنشط كل يوم أما الجانب التركي فإنها مستمرة بغية إفهام الجانب التركي أن قلة المياه في نهري دجلة والفرات سوف يسبب إلى تحويل ملايين من الدونمات الزراعية إلى أراضي قاحلة لاسيما وأن تركيبة الأرض العراقية تحتاج إلى كميات كبيرة من الماء ويضيف أما فيما يتعلق بالجانب الإيراني فإن التعاون محصور في تبادل الزيارات ولم نلمس أي تطور مهم وتم الاتفاق مع الجانب التركي أن تكون حصة العراق المائية من نهر الفرات بحدود (51%) أما حصة سوريا (42%) .

ثانياً :- فهو السياسة المائية لاستغلال هذه الموارد وضمن خطط مستقبلية وإعطاء أهمية بالغة للمياه الجوفية لإغراض الاستثمار طويل الأمد ومن خلال استعمال مقدار الاستثمار الأمين الذي يضمن ثبات ضغط أو منسوب الطبقة المائية للفترة طويلة وذلك من خلال حفر الآبار وفق أسس عملية تعتمد على حجم الإنتاج والنوعية ومنع الاستثمار الجائر في المناطق البعيدة عن مصادر المياه السطحية ، فضلاً عن زيادة أحكام السيطرة على الموارد المائية من خلال أكمل منظومة السدود الكبيرة كسد (بخمة ، سد مندوة ، سد بادوش ، سد طق طق) وتنفيذ خطط لحفر الآبار للأعوام القادمة علماً أن وزارة الموارد المائية أنجزت حفر (461) بئراً في عام (2006) و(156) بئراً لغاية شهر نيسان (2007). معالجة ومواجهة نقص الموارد المائية في العراق تأتي من وجهة نظر بترشيد استهلاك المياه من خلال التوعية وطرق إدارة الموارد المائية منها أتباع أساليب للري مثل التنقيط وتطبيق نظام المرافنة ضمن المشاريع الأروائية وإزالة المخالفات والتجاوزات ضمن المشاريع الأروائية فضلاً عن وضع الخطط الدقيقة لتشغيل منظومة السدود والخزانات للاستفادة القصوى من الخزين والوارد المتوقع في أشهر الصيف لضمان اجتياز الموسم بأقل الأضرار وتقليل بعض المساحات المروية للمواقع غير المجدية وتكثيف الحملات الإعلامية عن طريق وسائل الإعلام المختلفة من أجل ترشيد الاستهلاك والاستثمار العقلاني للمياه والحد من الهدر . كل هذه تساعد على تجنب العراق أن يكون ضمن مناطق التصحر والجفاف الذي من الممكن أن يتعرض له العراق في السنين القادمة. أضف إلى ذلك إشراك المجتمع الدولي والمنظمات الدولية المعنية لغرض إيجاد صيغة قانونية تلزم الدول المجاورة بالالتزام بالأعراف الدولية التي تعتمد أسلوب المشاركة والاستفادة من



المياه بالنسبة لدول المصب .إن الواقع الجغرافي العراقي يضعنا أمام حقيقة واحدة وهي أن العراق مرتبط من ناحية الموارد المائية بدول عدة ،ومصادر المياه الرئيسية التي تزود نهري دجلة والفرات وبالدرجة الأساس هي من تركيا ،وهناك عدد من روافد دجلة هي من إيران ،وأي عملية أو تصرف أو مشروع يقام كالسدود والبحيرات وتوسيع أراضي زراعية في تركيا أو سوريا أو على روافد في إيران لها تأثير مباشر على الحصص المائية فبالإضافة لما طرحه المختصون في مجال المياه وجب إن يفعل دور المفاوض العراقي الذي حاليا بدا يتحرك بين تركيا وسوريا وإيران رغم إن التحرك الحاصل لم ينجم غير الوعود، وبكل الأحوال فإن تركيا دولة فقيرة في الطاقة غنية بالماء وهذه معادلة تقبل النقاش والتباحث خصوصا إذا ما عرفنا إن (70 %) من الغاز والنفط تحصل عليه تركيا من العراق والتساؤل المطروح هل مقولة احد الأتراك لما يريد العرب منا الماء مجانا وبيعوننا النفط ؟ قد تكون هي وسيلة النقاش وأحجية المستقبل وبكل الأحوال الحوار في ظل التغيرات الحاصلة سياسيا وجغرافيا قد تفعل صيغة النقاش وتحقيق نتائج مرضي و تفعل التعاون بين الدول المتشاطئة ..

ثالثا :- نظرة مستقبلية من جانب القانون الدولي :- تعدّ النظرة إلى مستقبل مشكلة المياه في القانون الدولي مخيبة للأمال نسبيا بسبب عدم التزام الدول بالاتفاقات في هذا المجال وكذلك برفض التوقيع عليها بالنسبة لدول أخرى. مما يوجد بيئة كاملة لنمو وتفاقم النزاعات الدولية الخطيرة في هذا المجال. ولندرك هذه الأزمة تبذل المؤسسات الحكومية والمنظمات المعنية بأزمة المياه جهودا في محاولة توفير المياه للجميع . ويبدو إن الدول المتقدمة قد قطعت أشواطا كبيرة في هذا الميدان ووضعت القواعد المناسبة للحيلولة دون قيام نزاعات بينها. فقد بدأت الجمعية العامة للأمم المتحدة بوضع لجنة منذ عام (1970) لدراسة هذه المشكلة حيث استغرقت عشرين عاما لتقديم تقريرها في دراسة القواعد القانونية لتقاسم المياه بين الدول. وبعد قراءات متعددة تمت قوننت المسألة ووضعت القواعد المناسبة في دورتي الأمم المتحدة في عامي (1991 و 1993) ⁽¹⁴⁾. ولتوضيح مدى تفاقم هذه المشكلة على مستوى العالم بات من المعروف انتشار فكرة تسعير المياه من دول المنبع وبيعها - كما هو النفط - وإذا كانت هذه الفكرة تدعو للغربة فإنها تظهر مدى التخبط في اعتماد معالجات بديلة. والمقترح أعده باحث أميركي من معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا وزجه في القانون الدولي. ثم بدأت المشكلة في وضع تسعيرة للغالون الواحد من المياه النقية مثلما يحدث في تصدير النفط تماما. وتعد هذه الفكرة مخالفة للقانون الدولي في تقاسم المياه المشتركة ⁽¹⁵⁾ ، فتسعير المياه سواء على الدول أو المواطنين المستفيدين من النهر داخل الدولة نفسها يفاقم من أسعار الغذاء ويعقد المشكلة على نحو بالغ ⁽¹⁶⁾ ، ويمكن إن تصبح المشكلة أشد تعقيدا في ظل أزمة مالية متفاقمة على مستوى العالم. ولكن إذا ما تباطأت الدول المتشاطئة في وضع حلول مناسبة ورفع مستوى الضغط الدولي ورفع مقترح لتشديد عقوبات اقتصادية على الدول صاحبة المنبع؛ فقد تكون فكرة تسعيرة المياه مناسبة لكنها تبقى رغم ذلك غير عملية طبعاً مما يؤجج صراعات دولية مسلحة قادمة. والحل لهذه الأزمة يتم عن طريق أبرام اتفاقية جديدة لتنظيم قسمة المياه العادلة بين هذه الدول . كما ويمكن للعراق حل هذه الأزمة عن طريق اعتماد لغة الحوار وبناء العلاقات الاقتصادية المشتركة وبيع النفط إلى تركيا بأسعار تفضيلية والحصول مقابل ذلك على نسبة المياه الكافية لتطوير القطاعين الزراعي والصناعي.



وتسهم الطبيعة في تقاوم مشكلات المياه في العالم على نحو كبير حيث تحدث التغيرات المناخية آثاراً عميقة في هذه المشكلة. ولذلك لابد من تشريعات دولية مناسبة لمعالجة هذا النوع المستجد من المشكلات ذات التأثير المباشر unisكو (17)، وعلى الرغم من إن الولايات المتحدة بقيت تعارض التوقيع على معاهدات التغيرات المناخية مدة طويلة مع أنها صاحبة أعظم اقتصاد صناعي يعمل على تلوث البيئة ويحدث أكبر تغيرات مناخية في العالم إلا أنها عملت على توقيع اتفاقيات مع الصين صاحبة أكبر اقتصاد نام بعد الولايات المتحدة. وقعت الصين والولايات المتحدة اتفاقيات حول تغير المناخ والطاقة والرعاية الصحية على هامش الحوارين الاستراتيجي والاقتصادي. كما تناولت الاتفاقيات أيضاً تقديم سلسلة امن وتسهيلات و أنشطة مالية تجارية وفقاً لما ذكره مسئولون حضروا حفل التوقيع في قاعة الشعب الكبرى في (25 مايو/ 2010) وتتضمن تلك الاتفاقيات مذكرة تفاهم حول تنفيذ إطار (الشراكات البيئية) ودعم إجراء عالمي ضد تغير المناخ. وهناك مذكرة تفاهم أيضاً حول سلامة المفاعل النووي (وستجهاوس ايه بى 1000) الذي صممه شركة أمريكية وسوف يستخدم فى محطات الطاقة النووية الصينية أيضاً مصدرة للصين وخلال الحوار الذي دام يومين وقعت الإدارات الصحية في الدولتين على مذكرة تفاهم لبرنامج التعاون حول ظهور وإعادة ظهور الأمراض المعدية (18) لكن تلك الاتفاقيات الثنائية ليست بالفاعلة ما لم تتحول إلى تيار دولي لمعالجة مشكلات تغيير المناخ ومن ثم تأثيراتها على البيئة.

الهوامش

Food and Agriculture Issues — Global Issues.htm(Globule)

2- (صلاح الدين عامر) دكتور صلاح الدين عامر، مقدمة لدراسة القانون الدولي العام، (القاهرة: دار النهضة العربية، 1984) ص ص 9، 11

Gerard Terporch Treaty of Westphalia 1648 (Gerard)

<http://www.schillerinstitute.org>

4- (شعبان) د. عبد الحسين شعبان، مشكلة المياه المعرفة - وجهات نظر - مشكلة المياه العربية.. حرب الحاضر أم المستقبل؟ Al Jezerra.net

5- (عادل شريف الحسيني و محمد عز الدين الصندوق) مشكلة المياه في العراق - الأسباب والحلول المقترحة www.surrey.ac.uk/eng/research/fluids/cora

1- (united) United Nations , The Conference of the Human Environment , Stockholm 1972 .

2- (united) United Nations , The Use of the Water Courses in Non-Navigational

Affairs , the Labor of Sixth Commission of International Law , 1973

9- لمزيد من المعلومات أنظر :- جون يولوك - عادل درويش، حروب المياه - الصراعات القادمة في الشرق الأوسط، ترجمة: هاشم احمد محمد (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2005) ص 23 -



10-(GAP) صافي الياسري، حرب المياه التركية الإيرانية على العراق: أضرار إستراتيجية، مشروع (GAP) التركي نتائج خطرة على الحياة في العراق والمنطقة، ملحق العرب الأسبوعي، السبت 27 / 11 / Saturday 2010

(حول إسرائيل وإفريقيا)* نجحت إسرائيل في إقامة علاقات مع (32) دولة أفريقية أي عملياً مع جميع دول القارة باستثناء الدول العربية والإسلامية والمستعمرات البرتغالية، واستطاعت أن تفتح سفارات مع (30) بلداً أفريقياً ، بينما احتفظت بعلاقات قنصلية مع جنوب أفريقيا وموريشس. وتطورت هذه العلاقات بين إسرائيل والدول الأفريقية في وقت شهدت فيه الدبلوماسية العربية غياباً ملحوظاً عن الساحة الأفريقية مما أدى إلى ضربة دبلوماسية سجلت لصالح إسرائيل وكانت الأخيرة تعمل بشكل دائم على التلويح بمشروعات دائمة حول تحسين وضع المياه في إفريقيا بعد اكتسابها خبرات كبيرة في هذا المجال .

<http://www.siironline.org/alabwab/diplomacy-center/037.html>

(Ankwa) <http://www.ankawa.com/forum/index.php?topic=266504.0;wap2>

13-(عبد اللطيف) د. عبد اللطيف جمال رشيد، أزمة المياه: الرأي الحكومي، شحة المياه الأسباب والمعالجات في : أنير ألقاقي، مركز الجنوب للدراسات والتخطيط الإستراتيجي، ص 4

14-(وثيقة الأمم) وثيقة الأمم المتحدة، A.CN4.L 467 ؛ ACN4.457

15-kamel Zouheiri, Development Projects on the Nile and Israel's Water Objectives.

16-In Isreal and Arab Water, Abdel Majed Farid and Hussein Sirriyeh ed., London, 1985,p.62

(unisco) <http://www.aawsat.com/details.asp?issueno=9165&article=245565> 17-
[www.unisco](http://www.unisco.org.p.3)

18-(شينخوا) <http://arabic.people.com.cn/31660/6999989.html>



المحور الاقتصادي لمشكلة المياه في القانون الدولي

أولاً:- النظرة الاقتصادية لمشكلة المياه في القانون الدولي :- تعد المياه من أهم الموارد الاقتصادية التي تقوم عليها استمرارية الحياة في العالم إلى جانب الموارد الطبيعية الأخرى التي وهبها الله للإنسان لذا راح أصحاب الاختصاص المعنيين بين من يراها سلعة اقتصادية والآخرين يرونها سلعة حرة . فإذا اعتبرت سلعة اقتصادية فأنها تستوجب في حالة استخدامها يجب إن يكون بدفع مقابل (تكلفة) حتى يتم الحصول عليها وبهذا يصبح الاستخدام لها بصورة رشيدة وهادفة مما يعني تخصيص حصص المياه على نحو رشيد ومنصف سواء كان للشرب أو للاستخدام في مجالات الحياة المختلفة وعليه اعتبرت المياه سلعة اقتصادية واجب التخطيط لها بكيفية استخدامها لتحقيق الأهداف المطلوب الوصول إليها وتحقيق المنفعة القصوى منها. بينما يرى أصحاب الرأي الآخر إن المياه سلعة حرة ومجانية وهي هبة الله في الطبيعة ومتاحة أمام الجميع ولكل الحرية الكاملة في الاستخدام لها وبغض النظر عن شكل هذا الاستخدام هل هو بالشكل الصحيح أو المفرط؟.

وبعد الاطلاع على المحور القانوني والسياسي لمشكلة المياه في القانون الدولي سنتابع في الأسطر القادمة المحور الاقتصادي لهذه المشكلة وذلك بقراءة الوضع القائم بين الدول المتشاطئة وخير مثال والأقرب إلى واقع هذه المشكلة هو الوضع الحاصل بين (العراق وسوريا وتركيا) حول حوضي نهري دجلة والفرات إذ تشكل هذه الدول مثلثاً مخيفاً ؟ لاعتبارات تتبناها في رؤاها واستراتيجياتها بأنها صاحبة الحق الأكبر وعلى الطرفين الآخرين من التنازل بقدر أكبر وأوسع لها ، مما زاد من صعوبة الوضع وتآزم الحالة إلى درجة باتت تهدد استمرار الحياة في العراق على وجه الأخص وذلك لتعنت الطرفين الآخرين بمواقفهما بهذا الأمر وخاصة تركيا التي تعمل جاهدة على الإضرار باستمرار الحياة الاقتصادية في العراق من خلال تحكمها بمنابع نهري دجلة والفرات الواقعة داخل حدود أراضيها . وأخذت تركيا اليوم تشكل قوة اقتصادية وعسكرية قوية في منطقة الشرق الأوسط محاولة بسط نفوذها السياسي واستراتيجياتها على العالم المحيط بها بما فيه العراق خاصة وإنها تهيمن على منابع نهري دجلة والفرات لذلك أخذت تصعد من موقفها بشأن مشكلة المياه مع العراق لتحقيق نتائج حتى لو كان ذلك بمقابل تقديمها لحوافز اقتصادية لتصل إلى النهاية التي ترمي الوصول لها . واهم ما تصبو إليه تركيا اليوم هو مشروع "(جنوب شرق الأناضول ألكاب) والمتضمن بناء (22) سدا استكمل ثلاثة منها بالفعل والرابع في طريقه إلى الانتهاء والغرض من هذه السدود هو توليد الطاقة الكهربائية وتوفير مياه الري لحوالي (1,06) مليون هكتار وثلاثا هذه المساحة تقع في حوض الفرات داخل أراضيها والثالث الأخير في حوض نهر دجلة ، ولكن تركيا لم تحصل على موافقة كل من العراق وسوريا على بناء هذه السدود إذ اعترضت الدولتان مرارا وتكرارا حتى عرضت تركيا حلا منفردا من جانبها في عام (1987) متمثلا بضمان استمرار تدفق المياه إلى سوريا بمعدل (500 متر مكعب /ثانية) وكان هذا الحل خاصا بنهر الفرات إما نهر دجلة فبقي خارجا كما انه لا يسري إلا على سوريا فقط تاركين العراق يتدبر أمره بنفسه ، وكان هذا الحل يعني إن حجم الكمية المحددة لسوريا من المياه سيبلغ سنويا (16ب م³) أي حوالي نصف ماكان يصل إليها . في حين بقي حجم المياه الواصلة إلى العراق حوالي



033 ب م³) عند مدينة هيت وذلك لان فرعي الخابور والبليخ يصبان في نهر الفرات في سوريا ومنابعهما تقع في الأراضي التركية أيضا⁽¹⁾.

ويعتبر العراق قوة اقتصادية مؤثرة وفاعلة في المنطقة العربية والإقليمية فإنه يمتلك بعض العناصر الاقتصادية إلى تقوي من موقفه في المحادثات مع الجانب التركي لحل هذه المشكلة ومنها⁽²⁾:-

1-سعي تركيا ومنذ عام 1991 إلى فتح أسواقا لها في إنحاء العالم العربي وخاصة العراق

2-إمدادات العراق النفطية لتركيا عن طريق خط الأنابيب المار في الأراضي التركية .

في حين بقي بيد سوريا الدولة الثالثة المتشاطئة مع العراق وتركيا اكبر قضية تمس الأمن التركي والمتعلقة بقضية الأكراد في جنوب شرق الأناضول والتي تقوم سوريا بمساعدتهم في مواجهتهم للقوات التركية مما حدا بالجانب التركي وعلى لسان "وزير الخارجية التركية (حكمت شتين) في (3/8/1992) إن لموقف سوريا المضاد لتركيا بمساندتها لحزب العمال الكردستاني فإن تركيا غير ملزمة باتفاق عام (1987) والمتضمن مد سوريا ب(500 م³/ثانية) إلا إذا التزمت سوريا بالاتفاق الأمني الذي تم التفاوض عليه في (نيسان/ 1992)"⁽³⁾

وحاولت المنظمات الدولية التدخل لحل هذه الأزمة بين الدول المعنية في حوضي نهري دجلة والفرات والتوصل للنتيجة ترضي الأطراف جميعا ، إذ ساهم البنك الدولي في تمويل سد (كاراكايا) في تركيا لتوليد الطاقة الكهربائية حيث إن هذا المشروع لا يستهلك كميات كبيرة من المياه حتى لا يؤثر على حجم المياه في حوض الفرات كما امتنع البنك الدولي عن تمويل المشاريع الباقية لأنها تلحق الضرر بدول الحوض الأدنى للنهر . إلا إن تركيا لم تقف وإنما استمرت بتجهيز "(220 مليار دولار) من موارده لتمويل مشروع ألكاب وأبرمت عقودا ضخمة وحصلت على تمويل من جهات غربية بشكل قروض مما أتاح لها إنشاء مشروع سد (Birecik) على نهر الفرات بنظام (الشراء ، التشغيل، النقل) وقامت بتمويله مجموعة شركات تركية وألمانية وبلجيكية وفرنسية وتركية بالاشتراك مع بنك تشيس للاستثمار بالمملكة المتحدة كمستشار مالي للمشروع"⁽⁴⁾.

وبهذا الصدد أخذت تركيا العمل المتعمد للإضرار باقتصاد الدولتين المتشاطئة معها (العراق ،سوريا) من خلال تقليص الوارد إليهما من المياه بل تصل الحالة في بعض الأوقات من السنة إلى حد الجفاف كما حصل في العراق مما تسبب في هلاك الآلاف من الهكتارات الزراعية وموت المواشي وارتفاع نسبة الملوحة في مناسيب المياه الضحلة مما تسبب في ارتفاع نسبة الملوحة في الأراضي الزراعية وهلاك الثروة السمكية في نهري دجلة والفرات ووصولاً إلى شط العرب . هذه المشكلة العميقة الجذور تاريخيا ما بين هذه الدول لم تحظى إلى يومنا هذا بأية حلول بل تزداد الأمور سوءا يوما بعد الآخر وباءت جميع الجهود ومنذ الحرب العالميتين الأولى والثانية حيث كان العراق تحت الانتداب البريطاني وسوريا تحت النفوذ الفرنسي وجمهورية تركيا الحاصلة على الاستقلال آنذاك بالفشل في الوقت التي كانت الدول الثلاث تحاول وتخطط تنمية المناطق الخاصة بها من شبكة النهر إذ جرت مشاورات لعقد معاهدة صداقة وحسن جوار بين سوريا وتركيا عام (1926) ولم يشترك بها العراق ، تلتها معاهدة أخرى بين العراق وتركيا في عام (1946) وتميزت هذه المعاهدة بأمر عدة منها⁽⁴⁾:-



أ-اعتراف تركيا بحقوق العراق المكتسبة والتي كانت تبلغ حوالي (13 ب م³) لري ما يقرب من مليون هكتار في الحوض الأدنى للفرات .

ب-اعتراف المعاهدة بحق العراق بتنفيذ أعمال معينة لتأمين المياه الواردة إليه والتحكم في الفيضانات .

ج-اقر البروتوكول الأول من المعاهدة إن أفضل موقع لتنفيذ الأعمال موجود داخل تركيا ، وإن العراق سيتحمل نفقاتها .

تبع ذلك جولة مباحثات بين سوريا وتركيا في استثمار الأجزاء الخاصة بكل منهما في حوض الفرات ، ثم بدأت "أول جولة مباحثات ثلاثية عام (1965) بدون إن تتوصل لأي اتفاق فيما بينهم ، بسبب طرح الدول الثلاث مطالبها بالمياه ب(العراق 14 ب م³ ، سوريا 13 ب م³ ، تركيا 18 ب م³) ، والتي تزيد عن حجم المياه السنوية في الفرات بمقدار (15 ب م³) . لتتخذ بعد ذلك تركيا خطوط في بنائها لسد (كيبان Keban) ، وفي عامي (1966، 1967) رفضت سوريا مبدأ (الحقوق المكتسبة) في محادثاتها مع العراق إلا أنها أقرت للعراق الحق في (59%) من حجم الواردة إلى نهر الفرات في السنوات العادية بشرط إن تنعكس النسبة إي يصبح للعراق الثلث ولسوريا الثلثين عند إي زيادة عن المعدل السنوي المعتاد⁽⁵⁾ . وفي عام (1972) جرت محادثات غير مجدية لتمسك العراق بحقه في الزراعة وبالمساحات المخصصة لذلك ليتدخل الاتحاد السوفيتي السابق للتوسط في إيجاد الحل ووضع تقريراً مستنداً فيه على بيانات البنك الدولي لعام (1965) والذي أوصى فيه بتشغيل (سد الثورة) في سوريا وتشغيل سد (كيبان) في تركيا على النحو الذي يحمي الحقوق المكتسبة للعراق وانتهت الحال بفرض سوريا لنتائج هذا التقرير والتوسط . واستمر الوضع في إجراء المحادثات والمشاورات بين دول الحوض الثلاث لكن دون الوصول إلى حل يرضي الأطراف المعنية . وما إن حل عام (1990) قامت تركيا بملء خزان (أتاتورك) بالمياه وتوقف تدفق نهر الفرات لمدة شهر مما دعا العراق وسوريا إلى إجراء اتفاق فيما بينهم على تقسيم حصة سوريا بينها وبين العراق إي تقسيم "500 م³/ثانية 9 بنسبة (42 : 58)"⁽⁶⁾ . ولهذا الوضع فأن حصة العراق من المياه ستخفض خلال السنوات القادمة إلى النصف مما يعني انه سيواجه انخفاضاً مقداره حوالي (2 ب م³) عن حقوقه المكتسبة حين يصل تدفق نهر الفرات عند منطقة هيت إلى حوالي (110 ب م³) . لذا عليه إن يعوض هذا النقصان لتلبية احتياجاته المهمة من المياه واستمرار الحياة في البلاد . وبهذا السرد السريع لوضع الدول الثلاث المتشاطئة (العراق ، سوريا، تركيا) يتبين إن تركيا هي المستفيد الأول والعراق الخاسر الأكبر وسوريا بين الحاليين لعدم وضوح موقفها لذلك سنتناول في القادم من الأسطر الموارد المائية في العراق وحاجة الفرد العراقي والطلب الكلي المستقبلي على المياه في العراق والعجز المائي المتوقع في كميات المياه الواردة إلى العراق وما ستؤول الحال عليه اقتصادياً .

ثانياً :- الوضع المائي في العراق :- تعد الموارد المائية سبب استمرار الحياة في العراق الواقع في بيئة المنطقة الجافة وشبه الجافة وقد تعرضت موارده المائية للكثير من الإضرار والتحديات خاصة في النصف الثاني من القرن العشرين ، حيث قام النظام السابق بتجفيف الالهوار التي تشكل نصف المسطحات المائية فضلاً عن تقلص الموارد المائية للبحيرات ومياه الأنهار الجارية بسبب السدود التي أقيمت من قبل دول الجوار (سوريا ، تركيا، إيران) على منابع هذه الأنهار الواقعة في أراضيها مما تسبب في أزمات سياسية



واققتصادية معها . وتعتبر مسألة تراجع كميات المياه الواردة إلى العراق من المسائل البيئية التي تؤثر بحياة الإنسان والنشاط الزراعي والصناعي والتنوع الإحيائي . ويقوم التوازن المائي في العراق بصورة أساس على مايرد إليه سنويا من نهري دجلة والفرات وروافدهما ، إذ يبلغ إيراد نهر دجلة السنوي (18,500 مليار م³) وروافده (26,100 مليار م³) ، في حين يبلغ الإيراد الكلي لنهر الفرات (20,600 مليار م³) وحسب الجدول (1) الذي يوضح الإيرادات السنوية لنهري دجلة والفرات.

الجدول (1) يبين الإيراد السنوي لنهري دجلة والفرات في العراق

النهر	الرافد	الإيراد السنوي مليار م ³
دجلة	الخابور	18,500
	الزباب الكبير	2,100
	الزباب الصغير	13,500
	العظيم	5,600
	ديالى	0,80
مجموع الإيراد		4,100
الفرات		44,600
		200,600

المصدر : وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، مديرية الإحصاء الزراعي ، (بغداد ، وزارة التخطيط ، 2007) ، ص 4.

إما باقي مصادر المياه في العراق والمتمثلة بالمياه الجوفية حيث يبلغ الخزين المتجدد منها (3,460 مليار م³) ، في حين بلغ الخزين الثابت القابل للاستثمار (2,965 مليار م³) ، بينما بلغ الخزين الاستثماري (6,425 مليار م³) ، وعلى هذا النحو يبلغ مجموع إيرادات العراق المائية حوالي (68,165 مليار م³) وحسب ما يوضحه الجدول (2) ، هذا بالنسبة للمياه الجوفية إما

الجدول (2) يبين كميات المياه الجوفية في العراق /مليار م³

المنطقة	المساحة/كم	الخزين المتجدد مليار م ³ /سنة	الخزين الثابت القابل للاستثمار مليار م ³ /سنة	الخزين الاستثماري مليار م ³ /سنة
المنطقة المتموجة	38,962	2,077	0,983	3,060
منطقة الجزيرة وشمال السهل الرسوبي	22,125	0,453	0,392	0,845
المنطقة الصحراوية	168,000	0,930	1,590	2,520
المجموع	229,087		2,965	6,425

المصدر :- وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، مديرية الإحصاء الزراعي ، (بغداد ، وزارة التخطيط ، 2007) ، ص 9.

بالنسبة لمياه الأمطار فيبلغ إجمالي التساقط منها فوق العراق نحو 50-60 مليار م³ وعلى حسب غزارة الهطول في الموسم⁽⁷⁾. وأهم ما يعترض الموارد المائية في العراق من المشكلات هي زيادة السكان إذ أنها في تزايد مستمر حيث تبلغ نسبة النمو أكثر من (3%) سنويا مع بقاء



الجدول (3) يبين نصيب الفرد من المياه في العراق

السنة	2010	2015	2020	2025	2030
عدد السكان/مليون	32,426,402	37,591,087	43,578,369	50,519,271	58,565,681
في حال بقاء الاستغلال 45,56 مليار م ³ /سنة	31312 م ³	31132 م ³	3967 م ³	3842 م ³	3726 م ³
في حال زيادة الاستغلال الى 50 مليار م ³ /سنة	31541 م ³	31230 م ³	31147 م ³	3989 م ³	3853 م ³
في حال زيادة الاستغلال الى 60 مليار م ³ /سنة	31850 م ³	31596 م ³	31376 م ³	31187 م ³	31024 م ³

المصدر : نوار جليل هاشم ، دوافع الصراع ومحفزات التفاوض على المياه في حوضي دجلة والفرات ، بحث منشور في :- مجلة الدراسات الدولية - جامعة بغداد ، العدد 43 ، (بغداد ، جامعة بغداد ، 2010) .

الموارد المائية على حالها أو بشكل اصح في تراجع كبير لكمياتها ونوعياتها ويبين الجدول الآتي نصيب الفرد من المياه في العراق. مما سيجعل الطلب الكلي على المياه في العراق يصل وحسب تنبؤات أهل الاختصاص إلى (43,8، 48,1، 52، 631، 57,2، 63,110) للسنوات (2010، 2015، 2020، 2025، 2030) على التوالي . مثلما هو ظاهر في الجدول (4) .

الجدول(4) يبين الطلب الكلي المستقبلي على المياه في العراق

السنة	2010	2015	2020	2025	2030
العراق	40,09	43,300	46,131	49,00	52,910
منزلي	2,2	2,8	3,3	4,00	4,9
صناعي	1,5	2	3,2	4,2	5,3
المجموع	43,8	48,1	52,631	57,2	63,110

المصدر:- نوار جليل هاشم ،التوقعات المستقبلية لاستخدامات المياه في العراق ، بحث منشور في :- مجلة الدراسات وبحوث الوطن العربي - الجامعة المستنصرية ، العدد (22-33) ، (بغداد ، الجامعة المستنصرية ، 2007) ، ص 74.

يضاف إلى ذلك من المشكلات هو إن الطلب وحسب القطاعات الاقتصادية الحيوية في البلاد في ارتفاع إذ انه سيصل إلى مستويات لن يكون بمقدور المتوفر من هذه المياه سد هذا الطلب حتى لو بقيت الكميات الواردة والداخلية إلى العراق دون أي نقصان فإنها أيضا لاتسد حجم الطلب المرتفع وبذلك سيعاني العراق من عجز مائي حاد في الأعوام القادمة ، ويلاحظ من المؤشرات الواردة والخاصة بهذه الموارد إن بقاء الاستغلال على (42 مليار م³/سنة) فان العجز المائي سيحل بالعراق في عام (2010) وهذا ما حصل بالفعل في الواقع البيئي في العراق .

الجدول (5) يبين العجز المائي المتوقع في العراق

البلد / السنة	2010	2015	2020	2025	2030
العراق	1,8	6,1	10,631	15,2	21,110

المصدر:- نوار جليل هاشم ،رؤية مستقبلية حول مشكلة المياه في العراق الحلول المقترحة ،بحث منشور في :- مجلة دراسات اجتماعية ،العدد(26) ، (بغداد ، بيت الحكمة ،2010) ، ص 11.



ويتبع ذلك من المشكلات التي تعترض الموارد المائية في العراق أيضا درجات الحرارة المرتفعة والجفاف والتغيرات المناخية الحاصلة وقلة تساقط الأمطار في مناطق المنبع للأنهار الجارية وصولا إلى مصباتها داخل الأراضي العراقية .

ثالثا :- الرؤية الاقتصادية المستقبلية لمستقبل المياه في العراق مع (وتركيا وسوريا وإيران) :- يشكل

الماء مفتاح التنمية المتجددة والمستمرة واحد أهم الضمانات البقاء والرفاه وتطور الحياة على سطح الأرض ، لذا تنصب الجهود نحو إنجاح التعاون في المحادثات والمباحثات حول مشكلة المياه القائمة اليوم وحتى الوقت الراهن لا يزال هذا الأمر بعيدا جدا ، خاصة فيما يتعلق بوضع العراق مع الثلاثي (سوريا ، تركيا ، إيران) . حيث لا تزال تركيا مستمرة في خططها المستقبلية بتطوير (مشروع الكاب) والبدء بملء خزان أتاتورك حتى تقوم باستخدام مياهه لأغراض توليد الطاقة الكهربائية والتي ووفقا لاحتياجات بلادها الداخلية وبالتوافق مع تزايد الطلب على الطاقة وارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية . ومن جهة أخرى أخذت سوريا طريقها في توسيع أراضيها الزراعية لتبلغ " (600,000) هكتار⁽⁸⁾ معتمدة على حصتها المائية من نهري دجلة والفرات وعائدها من رافدي البليخ والخابور والتي بمجموعها لانسد حاجة توسعها في الأراضي الزراعية مما سيضطرها الوضع إلى إعادة توازنها البيئي للتوافق مع زيادة السكان فيها إلى استغلال نهر اليرموك ومياه الثلوج في مرتفعات الجولان الخاضعة للسلطات الإسرائيلية كجزء من مواردها المائية . كذلك الحال بالنسبة لإيران التي سعت بكل طاقاتها للإضرار بالوضع المائي في العراق وتراجع نوعيته من خلال تغييرها لمجرى نهر الكارون إلى داخل الأراضي الإيرانية وفتح مآزلها على مياه شط العرب مما ساعد في ارتفاع مناسيب الملوحة ومعدلات التلوث فيه وبالتالي للحاق الضرر بالأراضي الزراعية المعتمدة في سقيها على مياه شط العرب مما أدى إلى تراجع الإنتاج الزراعي وإصابة الحيوانات بالأمراض السرطانية والأوبئة المختلفة فضلا عن هلاك وهجرة الأسماك من مياهه والذي دعا الناس إلى هجرة أراضيها وتركها للزراعة وتسببها بضغط سكاني على مركز المدينة وانخفاض العوائد المتأتية من القطاع الزراعي .

لكن يبقى الوضع الأهم إن نقص المياه في الحوض الأدنى أدى بضرره الكبير على العراق مما سيتترك بالنتيجة مياه ذات نوعية رديئة جدا لاتصلح للاستخدام البشري أو الحيواني أو الزراعي أو الصناعي والتنوع الحيائي في البلاد حتى وإن اتجهت الجهود نحو تعويض هذا النقص عن طريق نقل المياه من دجلة عبر منخفض الثرثار للمساعدة في تعويض النقص بمياه نهر الفرات .



الهوامش

- 1- جون ووتربري، المياه العابرة للحدود ومعوقات التعاون الدولي في الشرق الأوسط ، في:- المياه في العالم العربي أفاق واحتمالات المستقبل ، الطبعة الأولى ، (الإمارات العربية المتحدة ، مركز دراسات الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، 1994)، ص 105.
- 2- المصدر نفسه ، ص 105.
- 3- المصدر نفسه ، ص 106.
- 4- المصدر نفسه ، ص 106.
- 5- عبد الكريم صادق ، شوقي البرغوتي ، مشكلات المياه في العالم العربي إدارة الموارد النادرة ، في:- المياه في العالم العربي أفاق واحتمالات المستقبل ، (الإمارات العربية المتحدة ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، 1994) ، ص 87.
- 6- جون ووتربري ، مصدر مذكور سابقا ، ص 106-110.
- 7- منذر خدام ، الأمن المائي العربي الواقع والتحديات ، الطبعة الأولى ، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربي ، 2001) ، ص 53.
- عبد الأمير الحياي ، النظام البيئي الصحراوي وتطبيقاته في العراق ، بحث منشور في :- مجلة كلية التربية - جامعة بغداد ، العدد الرابع ، (بغداد ، جامعة بغداد ، 2001) ، ص 53.
- 8- سيناريوهات الصراع والتعاون على المياه بين العراق وتركيا بعد إنشاء سد اليسو التركي على نهر دجلة ، بحث منشور في :- مجلة المستقبل العربي ، العدد (359) ، (بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، 2009) ، صفحات متفرقة .
- نوار جليل هاشم ، رؤية مستقبلية حول مشكلة المياه في العراق ، بحث منشور في:-مجلة دراسات اجتماعية ، العدد(26)، (بغداد ، بيت الحكمة ، 2011) ، ص 15-22.
- للمزيد انظر في :-
- توماس ناف ، الصراع على المياه واستخداماتها في الشرق الأوسط ، في:- المياه في العالم العربي أفاق واحتمالات المستقبل ، الطبعة الأولى ، (الأمارات العربية المتحدة ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، 1994).
- أثير ألخافاني ، أزمة المياه في العراق ، بحث منشور في :- مركز الجنوب للدراسات والتخطيط الاستراتيجي ، 2009 (بغداد ، مركز الجنوب للدراسات والتخطيط الاستراتيجي ، (
- ص 3-10.
- سلام إبراهيم عطوف ، التلوث البيئي صناعة الموت الهادي في العراق . موقع الطريق ، 2006 .



قائمة المصادر

- 1- أثير ألخاقاني ، أزمة المياه في العراق ، مركز الجنوب للدراسات والتخطيط الاستراتيجي ، (بغداد ، مركز الجنوب للدراسات والتخطيط الاستراتيجي ، 2009) .
- 2- الامم المتحدة ، وثيقة الأمم المتحدة ، A.CN4.L 467 ؛ ACN4.457 ، (واشنطن ، الامم المتحدة ، بدون) .
- 3- توماس ناف ، الصراع على المياه واستخداماتها في الشرق الأوسط ، في:- المياه في العالم العربي أفاق واحتمالات المستقبل ، الطبعة الأولى ، (الإمارات العربية المتحدة ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، 1994).
- 4- جون ووتربري، المياه العابرة للحدود ومعوقات التعاون الدولي في الشرق الأوسط ، في:- المياه في العالم العربي أفاق واحتمالات المستقبل ، الطبعة الاولى ، (الإمارات العربية المتحدة ، مركز دراسات الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، 1994).
- 5- جون يولوك - عادل درويش، حروب المياه - الصراعات القادمة في الشرق الأوسط ، ترجمة :- هاشم احمد محمد (القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، 2005) .
- 6- سلام إبراهيم عطوف ، التلوث البيئي صناعة الموت الهادي في العراق . موقع الطريق ، 2006.
- 7- سيناريوهات الصراع والتعاون على المياه بين العراق وتركيا بعد إنشاء سد اليسو التركي على نهر دجلة ، في:- مجلة المستقبل العربي ، العدد (359) ، (بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، 2009) .
- 8- د. صلاح الدين عامر، مقدمة لدراسة القانون الدولي العام ، (القاهرة ، دار النهضة العربية ، 1984) .
- 9- صافي الياسري (GAP)، حرب المياه التركية الإيرانية على العراق - أضرار إستراتيجية ، مشروع (GAP) التركي نتائج خطرة على الحياة في العراق والمنطقة ، ملحق العرب الأسبوعي ، السبت 27 / Saturday 2010 / 11
- 10- عادل شريف الحسيني ومحمد عزالدين الصندوق ، مشكلة المياه في العراق الأسباب والحلول المقترحة على الموقع الالكتروني
www.surrey.ac.uk/eng/research/fluids/cora
- 11- د. عبد الحسين شعبان، مشكلة المياه المعرفة - وجهات نظر - مشكلة المياه العربية.. حرب الحاضر أم المستقبل؟ AlJezerra.net
- 12- عبد الأمير الحياي ، النظام البيئي الصحراوي وتطبيقاته في العراق ، بحث منشور في :- مجلة كلية التربية - جامعة بغداد ، العدد الرابع ، (بغداد ، جامعة بغداد ، 2001) .
- 13- د. عبد اللطيف جمال رشيد، أزمة المياه: الرأي الحكومي، شحة المياه الأسباب والمعالجات ، مركز الجنوب للدراسات والتخطيط الإستراتيجي ، (بغداد ، مركز الجنوب للدراسات والتخطيط الاستراتيجي ، بدون) .



- 14- عبد الكريم صادق ، شوقي البرغوتي ، مشكلات المياه في العالم العربي إدارة الموارد النادرة ، في:-
المياه في العالم العربي أفاق واحتمالات المستقبل ، (الإمارات العربية المتحدة ، مركز الإمارات للدراسات
والبحوث الإستراتيجية ، 1994) .
- 15- منذر خدام ، الأمن المائي العربي الواقع والتحديات ، الطبعة الأولى ، (بيروت، مركز دراسات الوحدة
العربي ، 2001) .
- 16- نوار جليل هاشم ، رؤية مستقبلية حول مشكلة المياه في العراق ، بحث منشور في :- مجلة دراسات
اجتماعية ، العدد(26) ، (بغداد ، دار الحكمة ، 2011) .

المصادر الأجنبية

- 17-United Nations , The Conference of the Human Environment ,Stockholm 1972 .
- 18-United Nations , The Use of the Water Courses in Non-Navigational Affairs , the Labor of Sixth Commission of International Law , 1973
- 19-kamel Zouheiri, Development Projects on the Nile and Israel`s Water Objectives.
- 20-In Isreal and Arab Water, Abdel Majed Farid and Hussein Sirriyeh ed., London, 1985,p.62
- 21-United Nations , The Conference of the Human Environment , Stockholm 1972 .
- 22-kamel Zouheiri, Development Projects on the Nile and Israel`s Water Objectives.
- 23-In Isreal and Arab Water, Abdel Majed Farid and Hussein Sirriyeh ed., London, 1985,p.62
- المواقع الالكترونية
- 24 -Gerard (Terborch Treaty of Westphalia 1648 Gerard-
<http://www.schillerinstitute.org>
<http://www.siironline.org/alabwab/diplomacy-center/037.html>- 25-
(Ankwa)
<http://www.aawsat.com/details.asp?issueno=9165&article=245565> 26-
(UNICCO) .org.p.3www.unisco
<http://arabic.people.com.cn/31660/6999989.html> 27-
(شينخوا)
28- <http://www.schillerinstitute.org>
29- <http://www.ankawa.com/forum/index.php?topic=266504.0;wap2>
30-<http://www.aawsat.com/details.asp?issueno=9165&article=245565>
(UNICCO) .org.p.3www.unisco